الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الخميس
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس : السيد شتاين (ألمانيا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.28
16 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

نظرا لغياب السيد سنغوي (زمبابوي)، ترأس الجلسة السيد شتاين (ألمانيا)، نائب الرئيس.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) [A/51/6 ملزمات، و A/51/6 (Prog.9)/Rev.1، و A/51/6 (Prog.11)/Rev.1، و A/51/16 (Part I) و (Part II)]

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨- ٢٠٠١

البرامج ٢٠ الى ٢٥ و ٩

١ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): أشارت الى أن لجانا رئيسية أخرى نظرت في مسائل لا تدخل في نطاق اختصاصها، ومن ذلك أن اللجنة الثالثة نظرت، في اليوم السابق، في وثيقة تتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية. وذكّرت بأن اللجنة الخامسة هي المكلفة، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وأضافت أن الوفد الكوبي يعترض بقوة على ممارسات لن تؤدي إلا الى عرقلة أعمال اللجنة التي هي معقدة بما فيه الكفاية. واختتمت كلمتها قائلة إنها تعتبر أن الأمر يتعلق بمشكلة عاجلة، وطلبت الى الرئيس أن يتخذ ما يلزم من تدابير لوضع حد لهذه الحالة.

٢ - الرئيس: قال إن المسألة عُرضت على رئيس الجمعية العامة وإن اللجنة ستحاط علما بنتائج ذلك.

٣ - السيدة اينسيرا (كوستاريكا): أيدت بيان ممثلة كوبا، وذكّرت بأن الجمعية العامة قد أكدت من جديد، في قرارها ٢٤٨/٤٥، أن اللجنة الخامسة هي لجنتها الرئيسية المختصة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وأعربت عن قلقها إزاء ما تنحو اليه لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية في إقحام نفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

٤ - وذكّرت المتحدثة، من ناحية أخرى، بأن مجموعة الـ ٧٧ قد طلبت، أثناء المناقشة العامة، أن تعلن الأمانة العامة عن اقتراحاتها المتعلقة بترتيب البرامج الفرعية حسب الأولوية ذلك أن هذه الاقتراحات ضرورية للمفاوضات بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، مثلما ينص على ذلك النظام الذي يحكم تخطيط البرامج. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ أن تكون هذه المعلومات قد وردت عندما تبدأ اللجنة في المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة.

البرنامج ٢٠ - المساعدة الإنسانية

٥ - الرئيس: وجه الانتباه الى الفقرة ٢٠٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢٠.

٦ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، واستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، فقال إن المساعدة الإنسانية تشكل أحد البرامج الرئيسية ذات الأولوية ومن المهم تعزيز قدرات إدارة الشؤون الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بحالات الطوارئ المعقدة، وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث والأنشطة المتصلة بإزالة الألغام، وضمان فعالية تدخلات المجتمع الدولي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الأنشطة الرامية الى زيادة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأكملها، بما في ذلك أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية تقديم المساعدة الإنسانية، ويذكّر بأهمية التقارير التي يجري إعدادها لهذا الغرض، ولا سيما تقرير وحدة التفتيش المشتركة A/50/687. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما اعتماد خطة عمل إدارة الشؤون الإنسانية بشكلها المقدم في البرنامج ٢٠.

٧ - السيدة بينيا (المكسيك): أيـــدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ٢٠، وهو أحد البرامج النادرة التي وضعتها الأمانة العامة والتي لم يقترح إدخال أي تعديل عليها.

٨ - وذكرت أن الوفد المكسيكي يود بصورة عامة أن يعرف متى ستتاح آراء اللجان الرئيسية الأخرى بشأن جوانب الخطة المتوسطة الأجل التي تهم أعمالها في شكل وثائق رسمية. وأضافت أن الأمانة العامة قد أعلمت اللجنة بأن إجابة اللجنة الثالثة تمثل وثيقة كبيرة الحجم قد تستغرق ترجمتها الى مختلف اللغات قرابة أسبوعين - وهو ما قد يشكل حقا تحسنا واضحا بالمقارنة بالأجل اللازم لترجمة بعض وثائق غرف الاجتماع.

٩ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال إن رؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة قد أبلغوا إجاباتهم. وأن قسم مراقبة الوثائق أفاد بأن هذه الوثائق (ومجموعها قرابة ٧٥ صفحة) لا يمكن أن تترجم قبل نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. والسؤال المطروح إذن هو معرفة ما إذا كانت اللجنة ستقبل تعليق النظر في البند ١١٤ ريثما تتلقى المعلومات التي تحتاج اليها. ومن ناحية أخرى، وخلافا للممارسة المعتادة، أحال رئيس اللجنة السادسة الى رئيس الجمعية العامة مباشرة إجابته بشأن البرنامج ٤ (الشؤون القانونية)، والتي صدرت بوصفها الوثيقة A/C.6/51/8.

١٠ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): لاحظت أن الإجراءات التي تتبعها اللجان الرئيسية في إحالة آرائها تفتقر الى شيء من التنسيق. وأشارت الى أنه كان يتعين على مكاتب تلك اللجان أن تعمل على تقديم تلخيص للمناقشات، وليس مجموعة من بيانات مختلف الوفود. وذكرت أن الوفد الكوبي لا يمانع في تعليق النظر في هذا الجانب من البند ١١٤ ريثما تتلقى اللجنة الوثائق اللازمة.

١١ - وأضافت أن الأمر يتعلق بمشكلة ذات طابع عام يوليها الوفد الكوبي أهمية كبيرة، لذلك فهو يود أن يذكّر بأن مجموعة الـ ٧٧ أصرت، عندما طلبت من الأمانة العامة تقديم اقتراحات بشأن أولوية البرامج الفرعية، على أن تقدم هذه الاقتراحات قبل بدء المشاورات غير الرسمية. وأشارت على وجه الخصوص

إلى القاعدة ١٠٣-١٦ من النظام الذي يحكم تخطيط البرامج، التي تبين بوضوح أنه على الأمين العام أن يضع، عند إعداد الخطة، ترتيبا للبرامج الفرعية حسب الأولوية. والجدير بالتذكير، من ناحية أخرى، أن الجمعية العامة لم توافق بعد على طريقة العرض الجديدة للخطة المتوسطة الأجل، التي لا تكتسي في هذه المرحلة سوى طابع إرشادي. ولا سيما أن لجنة البرنامج والتنسيق قد دعت، في التقرير المتعلق بأعمال دورتها السادسة والثلاثين، الجمعية إلى النظر في الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، رهنا باتخاذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأن الهيكل البرنامجي للخطة المقترحة (A/51/16 (Part II)، الفقرة ١٢).

١٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن الوفد الكوبي يرى، على أية حال، أنه من الضروري أن تناقش اللجنة الخامسة إن آجلا أو عاجلا الهيكل الجديد المقترح للخطة المتوسطة الأجل.

١٣ - السيد علوم (بنغلاديش): أعرب عن تأييد بلده التام لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر أنه يولي أهمية كبيرة للبرنامج ٢٠ ويوافق على نطاقه وأهدافه. وأضاف أن بنغلاديش، وهي بلد معرض بصفة خاصة للكوارث الطبيعية، تدرك مدى ضرورة الإغاثة وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ. ومن دواعي الارتياح أنه تم الاعتراف في البرنامج بضرورة تعزيز الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية. بيد أن سرد الأنشطة المعتزمة لا يحدد طرائق تنفيذها. ومن المهم مراعاة الحالة الخاصة بكل بلد وتحديد ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ تحديدا دقيقا. ويجب كذلك تحديد الترتيبات المتعلقة بأنشطة التعمير والتنمية التي تنفذ في إطار المساعدة الإنسانية بالتعاون مع البلدان المعنية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في تلك البلدان.

١٤ - السيدة بينيا (المكسيك): أعادت الكرة من جديد، لمعرفة ما إذا كان قد شُرع في ترجمة الوثائق التي تتضمن آراء مختلف اللجان بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. وتساءلت عما إذا كانت الحجج المتصلة بطول الوثائق المذكورة ليست سوى ذريعة لعدم نشرها. واعتبرت أن آراء اللجان يجب أن تُنشر بوصفها وثائق رسمية وليس وثائق داخلية.

١٥ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام، المراقب المالي): ذكّر، في معرض إجابته عن السؤال المتعلق بأولوية البرامج الفرعية، بأنه قد قدم، أثناء جلسة سابقة، إيضاحات طويلة عن هذا الموضوع وتحدث أيضا عن هيكل الخطة المتوسطة الأجل. مضيفا أن إعداد الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ما بعد عام ١٩٩٨ لم يتم في فراغ؛ وإنه يمثل نتيجة جهود مشتركة من جانب الدول الأعضاء الممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق وفي اللجنة الخامسة، ومن جانب الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد أفضت هذه الأعمال إلى تغييرات هامة في هيكل الخطة.

١٦ - وأضاف أن الخطة كانت حتى الآن تقدم وفقا للمادة ٣-٦ من النظام الذي يحكم تخطيط البرامج، حسب البرنامج والهدف وليس حسب الوحدة الإدارية. وأنه يوجد حاليا ٤٥ برنامجا: وأحيانا تكلف إدارة

بعينها بتنفيذ عدة برامج رئيسية وتتولى وحدات مختلفة تنفيذ البرامج الفرعية، لذلك من الضروري ترتيب هذه الأخيرة حسب الأولوية. غير أن الجمعية العامة أدركت أن هذا النظام لا يفي بالغرض. لذلك اقترحت أن توضع الخطة المتوسطة الأجل الجديدة باتباع أسلوب مختلف تماما، وهو ما تم القيام به تطبيقا لمقررها ٤٥٢/٥٠. ولكن إذا لم تُقبل هذه الصيغة، تستطيع الجمعية العامة أن تقرر العودة إلى الهيكل القديم.

١٧ - ومضى يقول إن كل برنامج من البرامج الـ ٢٥ التي وضعت في إطار الهيكل الجديد يخضع لمدير برنامج أو إلى وحدة إدارية وتتضمن هذه البرامج عدة برامج فرعية ستنفذها دوائر أو شُعب مختلفة في كل إدارة. وبالإضافة إلى ذلك تم، وفقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، تحديد ستة مجالات ذات أولوية. وهذه المجالات التي عُرضت في الفقرة ٦١ من المذكرة الواردة في الوثيقة A/51/6، تطابق الأولويات المحددة في الوثيقة المعنونة "لمحة عامة". وفي هذا السياق، لم يعد من الضروري وضع ترتيب للبرامج الفرعية حسب الأولوية. ويمثل الهيكل الجديد في نظر الأمانة العامة، تحسنا كبيرا بالمقارنة بالنظام الحالي وييسر وضع الميزانيات في المستقبل. وبطبيعة الحال، فإن القرار النهائي يعود إلى الدول الأعضاء.

١٨ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): بيَّن، في معرض إجابته عن سؤال ممثلة المكسيك، أنه لم يقل إن إجابات اللجان لن تُنشر، وإنما قال إن اللجان الثلاث المعنية تصر على أن تُنشر البيانات، وحجمها ٧٥ صفحة، بنصها الكامل بجميع اللغات. وبالنظر إلى أن عددا من الهيئات تعقد دوراتها حاليا، فإن مهلة الأسبوعين تبدو ليس فحسب معقولة وإنما أيضا لا مفر منها.

١٩ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): أوضحت أنها إذا كانت تكلمت من جديد عن مسألة ترتيب البرامج الفرعية من حيث الأولوية فذلك لأنها لم تكن مقتنعة بالأجوبة التي قُدمت لها من قبل. ومثلما لاحظ السيد تاكاسو، فقد أُعدت الخطة المتوسطة الأجل حسب صيغة جديدة، لم توافق عليها الجمعية العامة بعد. وأضافت أن المقرر ٤٥٢/٥٠ يأذن بالفعل للأمين العام بالشروع في وضع الخطة المتوسطة الأجل، ولكن كان من المفروض احترام النظام المعمول به، الذي لم يتغير. واختتمت كلمتها قائلة إن الهيكل الجديد للخطة لا يخلو من بعض المزايا، والعمل الذي اضطلع به لم يكن عديم الجدوى تماما، ولكن حتى إشعار آخر، فإن النظام يقضي بأن الأمانة العامة هي التي تقترح الأولويات على الجمعية.

البرنامج ٢١ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين

٢٠ - الرئيس: وجه الانتباه الى الفقرة ٢١٣ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢١ رهنا بإجراء عدد من التعديلات.

٢١ - السيدة بينيا (المكسيك) والسيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): أعربتا عن تأييدهما لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، وعن رغبتهما في أن تدرج هذه الاستنتاجات والتوصيات في القرار الذي سيعتمد بشأن الخطة المتوسطة الأجل.

٢٢ - السيد نور (مصر): قال إن وفد بلده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

البرنامج ٢٢ - اللاجئون الفلسطينيون

٢٣ - الرئيس: وجه الانتباه الى الفقرة ٢١٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢٢ رهنا بإجراء عدد من التعديلات.

٢٤ - السيدة بينيا (المكسيك): أعربت عن تأييدها لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، وعن رغبتها في أن تدرج هذه الاستنتاجات والتوصيات في القرار الذي سيعتمد بشأن الخطة المتوسطة الأجل.

٢٥ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة للغاية لبرنامج مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، الذي تنفذه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئيين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وذكّر بأن الجمعية قد قررت في قرارها ٣٣٣١ باء (د - ٢٩) أن يجري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين في الوكالة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، لاحظ أنه حسب الفقرة ٢٢ - ٨ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، تعتمد الوكالة كليا على تبرعات المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج عملها. ولذلك فهو يود أن يعرف ما هو جزء نفقات الوكالة الذي يمول بالفعل من الميزانية العادية. واختتم كلمته قائلا إن هذا البرنامج أساسي بصورة خاصة لأن تسوية قضية فلسطين لم تتم بعد ولأن اللاجئين لا يزالون بحاجة الى خدمات الوكالة.

٢٦ - السيد غوتيرود (النرويج): لاحظ أن الوكالة قد سجلت، بنهاية الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، عجزا قدره ١٤,٤ مليون دولار، وهكذا فإن عام ١٩٩٥ هو عام العجز الثالث على التوالي. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٥، اضطرت الوكالة الى تأجيل الزيادات في المرتبات بغية توفير ١٢ مليون دولار وتفادي أن يستنفد العجز، الذي لولا هذا التأجيل لبلغ ١٦ مليونا في ذلك العام، رأسمالها المتداول بأكمله. وكان لهذا التدبير، إضافة الى التدابير المتخذة في عام ١٩٩٣ والتي لا تزال سارية، تأثير على نوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة. وأصبح عجز الوكالة هيكليا ويضع قدرة الأونروا على الاضطلاع بولايتها موضع شك. فالاحتياجات التي يتعين على الوكالة الاستجابة لها، في ميادين التعليم، والخدمات الصحية، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية تزداد بنسبة ٥ في المائة سنويا وسيلزم البحث عن سبل لتمويل ما يترتب على ذلك من أنشطة. فتقليص بعض الأنشطة الأساسية للوكالة أو إلغاؤها قد يفضي بالفعل الى نتائج سياسية وآثار مزعزعة للاستقرار. ويحث الوفد النرويجي جميع الحكومات على أن تدرس إمكانية زيادة إسهاماتها لكي يتسنى للوكالة أن تواصل أنشطتها وأن تستأنف، إذا أمكن ذلك، الأنشطة التي اضطرت الى التوقف عنها بسبب تدابير التقشف التي أجبرت على اتخاذها.

٢٧ - السيد مكتفي (الجزائر): قال إن وفد بلده حريص بصورة خاصة على تنفيذ البرنامج ٢٢. وبالنظر الى المشاكل التي يضطر اللاجئون الفلسطينيون الى مواجهتها، لا بد من استمرار المساعدة المقدمة لهم ومن

تمكين الوكالة من الوسائل المطلوبة لضمان تلك المساعدة. لذلك فإن الجزائر توافق على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بهذا البرنامج.

٢٨ - السيد فتاح (مصر): قال إن وفد بلده أيضا يولي أهمية كبيرة لتنفيذ البرنامج الرامي الى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وذكر بأن قدرة الوكالة على تنفيذ برنامج عملها تتوقف على تبرعات المجتمع الدولي، لذلك فهو يطلب من الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد. وأضاف أن مصر تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالموافقة على هذا البرنامج رهنا بإجراء بعض التعديلات.

٢٩ - السيد بويرغو رودريغيس (كوبا) والسيد اتيانتو (اندونيسيا): ذكرا أن وفد بلديهما يؤيدان بقوة الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج ٢٢ ويوافقان على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٠ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): أيد أيضا البرنامج ٢٢، وذكر أن وفد بلده يأمل أن يتم توسيع نطاق الاستراتيجية الحالية المبينة في الفقرة ٢٢ - ٤ من الوثيقة. وأضاف أن الخدمات التي تقدمها الوكالة غير كافية بسبب نقص الإمكانات. وحتى لا يكون هذا البرنامج مجرد إعلان للنوايا، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الأموال اللازمة لتنفيذه.

٣١ - السيد زانغ (الصين) والسيد ذو الكفلي (ماليزيا): ذكّرا بأن حكومتيهما، اللتين توليان أهمية كبيرة للغاية للبرنامج ٢٢، تدفعان سنويا إسهامات للأونروا. وأعربا عن موافقتهما على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٢ - السيد منيِّر (الكويت): قال إن بلده يؤيد أيضا هذا البرنامج الهام. ولا بد من تحسين حالة اللاجئين الفلسطينيين الصعبة جدا حاليا.

٣٣ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أكد أن الأونروا تواجه حاليا صعوبات مالية خطيرة ولا يمكنها أن تواصل أنشطتها بدون مساعدة المجتمع الدولي، ذلك أن تكاليف موظفيها الدوليين هي فقط التي تموَّل من الميزانية العادية. وأعرب عن أمله في أن يجد النداء من أجل التبرعات، الصادر بالخصوص عن النرويج، آذانا صاغية. وإجابة عن سؤال الوفد السوري على وجه التحديد، ذكر أن النفقات المحملة على الميزانية العادية تتعلق بمرتبات ٩٢ موظفا وتصل في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الى ٢٢,٦ مليون دولار.

البرنامج ٢٣- الإعلام

٣٤ - الرئيس: وجه الانتباه الى الفقرة ٢٢٣ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢٣ رهنا بإجراء عدد من التعديلات.

٣٥ - السيدة بينيا (المكسيك)، والسيد نور (مصر)، والسيدة إينسيرا (كوستاريكا): أعربوا عن تأييدهم لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٦ - السيد كيلي (ايرلندا): تناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأكد أنه من الأهمية بمكان أن تتكيف إدارة شؤون الإعلام باستمرار مع تطور عالم الاتصالات، وأن تعيد النظر دوما في أهدافها وتستخدم الموارد المتاحة لها على أفضل وجه. وأضاف أنه يجدر بلجنة الإعلام، التي تضطلع بدور هام في هذا الصدد، أن تدرس عن كثب الولايات المنوطة بالإدارة. ولهذا الغرض، ينبغي أن يطلب الى هذه الأخيرة أن تضع قائمة لولاياتها أكثر استفاضة من تلك التي قدمتها الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين.

٣٧ - ومضى يقول إنه يحق للمرء، عند تقييم نتائج هذا البرنامج، أن يتساءل عما إذا كانت الإدارة قد استغلت دائما على أفضل وجه الموارد المتاحة لها بغية التعريف بإنجازات الأمم المتحدة والرد على الانتقادات الموجهة إليها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرى أنه يتعين على إدارة شؤون الإعلام، بالنظر الى الصعوبات الحالية المتعلقة بالميزانية، أن تحرص على الاستفادة بصورة أفضل من آخر الابتكارات التكنولوجية. ويعتقد الاتحاد، شأنه شأن غيره، أنه من المستحسن إجراء تقييم متعمق للنتائج التي حققتها شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام، بغية تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الوسيلة. وبالمثل، يذكر الاتحاد بأنه قد أيد بقوة الاقتراح الرامي الى الاستعانة بفريق مستقل بغية تقييم أنشطة مكتبة داغ همرشولد، مثلما طلبت ذلك لجنة الإعلام.

٣٨ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفد بلدها يؤيد أنشطة إدارة شؤون الإعلام ويوافق على توصيات لجنـــة البرنامج والتنسيق. وأعربت عن رغبتها في معرفة السبب الذي جعل لجنة الإعلام لا تنظر في البرنامج ٢٣ عندما اجتمعت في عام ١٩٩٦.

٣٩ - السيد علوم (بنغلاديش): قال إن بلده يؤيد تأييدا راسخا الأنشطة المقررة في إطار البرنامج ٢٣. وهو يولي أهمية خاصة لمراكز الإعلام، التي يجب أن يتم عملها في الميدان بلغة البلد وبما يتمشى مع ثقافته. وينبغي أن تكون هذه المراكز مستقلة عن الدوائر الأخرى الموجودة في نفس البلد، ويتعين أن تتحكم في إمكاناتها المالية والإدارية.

٤٠ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): أشار الى أن عدم تناوله الكلمة من قبل لا يعني عدم موافقته على البرامج الأخرى التي تم النظر فيها. وأكد الأهمية التي يوليها لدور إدارة شؤون الإعلام، ولا سيما في البلدان التي تفتقر الى وسائل الاتصال المعاصرة. وأضاف أن أوغندا ستؤيد دوما تعزيز الإدارة، لتكون قادرة تماما على الاضطلاع بولايتها.

٤١ - السيد اتيانتو (اندونيسيا): أيد أيضا بدون تحفظ البرنامج ٢٣. وأعرب عن اعتقاده بأن لإدارة شؤون الإعلام دورا هاما للغاية. وأضاف أنه يولي قيمة خاصة لعمل مراكز الإعلام، وأنه يرحب بأي تعزيز لنشاطها.

البرنامج ٣٤ - الخدمات الإدارية

٤٢ - الرئيس: وجه الانتباه الى الفقرة ٢٣١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢٤ رهنا بإجراء عدد من التعديلات.

٤٣ - السيدة بينيا (المكسيك): أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، ووجهت في الوقت ذاته الانتباه الى الصياغة الغريبة نوعا ما التي استخدمتها اللجنة، إذ أوصت الجمعية بالموافقة "على سرد أنشطة البرنامج ٢٤". وأكدت من جديد أن وفدها يعتقد أنه بالإمكان جمع البرنامجين ٢٤ و ٢٥ في برنامج واحد ذلك أنهما يتعلقان بجوانب متكاملة.

٤٤ - السيد كيلي (ايرلندا): تناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن هذا الأخير يؤيد عموما أهداف البرنامج الفرعي ٢٤-١ المتعلق بخدمات الإدارة، بما في ذلك الأهداف الواردة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (هـ) من الفقرة ٢٤-٦. أما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢٤-٣ المتصل بإدارة الموارد البشرية، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد وضع سياسة لتنظيم المهن في الأمانة العامة بالنسبة الى جميع أنواع التعيينات، وذلك في إطار البرنامج المبين في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢٤-١٢. وفيما يتعلق بالأهداف الواردة في الفقرة الفرعية (ط) من الفقرة نفسها، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن أي إشارة الى تسوية المنازعات "مهنيا" وإلى كفاءة النظر في الطعون والقضايا التأديبية أمر سابق لأوانه طالما أن الجمعية العامة لم تنظر في اقتراحات الأمين العام بشأن إصلاح نظام العدل الداخلي. وبالنسبة الى البرنامج الفرعي ٢٤-٤ المتعلق بخدمات الدعم، يحرص الاتحاد الأوروبي على أن يكون للمنظمة نظام شراء يتسم بالفعالية والشفافية والقدرة على المنافسة والإنصاف. وبالنسبة الى البرنامج الفرعي ٢٤-٣ والبرنامج الفرعي ٢٤-٥ (خدمات المؤتمرات)، لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه يمكن التعاقد من الباطن على عدد من الأنشطة، سواء تعلق ذلك، مثلا، بخدمات الطباعة لفائدة مكتب خدمات المؤتمرات أو بالاستبيانات عن تكلفة المعيشة التي يجريها مكتب إدارة الموارد البشرية، وهو يرى أن هذا الأمر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند بيان الأهداف.

٤٥ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفد بلدها يوافق على الأنشطة المدرجة في البرنامج ٢٤ ويؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق مع مراعاة الملاحظات التي أبداها من قبل بشأن الهيكل البرنامجي للخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

البرنامج ٢٥ - المراقبة الداخلية

٤٦ - الرئيس: وجه الانتباه إلى الفقرة ٢٣٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق التي أوصت فيها هذه الأخيرة الجمعية العامة بالموافقة على البرنامج ٢٥ رهنا بإجراء عدد من التعديلات.

٤٧ - السيدة بينيا (المكسيك): أعربت عن استعداد وفد بلدها للموافقة على البرنامج ٢٥، رهنا بإدماجه مع البرنامج ٢٤.

٤٨ - السيد كيلي (ايرلندا): تناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن هذا الأخير يولي أهمية كبيرة للغاية لأنشطة مكتب المراقبة الداخلية ويرى أنه يجب أن يكون للمراقبة الداخلية برنامج على حدة، ليتسنى للمكتب الاضطلاع بولايته بصورة مستقلة، وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١٨/٤٨. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشدد، من ناحية أخرى، على ضرورة أن تحرص الأمانة العامة على تطبيق توصيات مكتب المراقبة الداخلية.

٤٩ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفد بلده يؤيد البرنامج ٢٥ ويعرب عن اقتناعه بأن المراقبة الداخلية والمراقبة الخارجية تسهمان في إدارة أرشد للأموال التي تدفعها الدول الأعضاء.

٥٠ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): ذكّرت بالملاحظات التي أبدتها بشأن البرنامج ٢٤ وقالت إن الوفد الكوبي، يسلم بأهمية الأنشطة المقررة في إطار البرنامج ٢٥، ولكنه يرى أن ليس هناك ما يمنع من إدراجها في البرنامج ٢٤ المتعلق بالخدمات الإدارية.

٥١ - السيد هانسن (كندا): أيد اعتماد البرنامج ٢٥، اعتبارا لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أنه من الضروري أن يكون للمراقبة الداخلية برنامج قائم بذاته، إذا أريد لها أن تحقق أهدافها. لذلك فإن وفده لا يستطيع أن يقبل الاقتراحات الرامية إلى إدماج هذا البرنامج في البرنامج ٢٤.

البرنامج ٩ - التجارة والتنمية

٥٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى الفقرة ١١١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي تفيد فيها هذه الأخيرة بأنها طلبت إلى الأمين العام أن يقدم نسخة من البرنامج ٩ منقحة في ضوء نتائج دورة الأونكتاد التاسعة وكذلك القرارات التي يتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية الثالثة والأربعين، لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٥٣ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام، المراقب المالي): قال في معرض تقديمه للبرنامج ٩ المنقح، إن هذا البرنامج يأخذ في الاعتبار ما طرأ من تطورات هامة في ميدان التجارة والتنمية. وقد عُرضت نسخة البرنامج الجديدة أثناء الصيف على الفريق العامل التابع لمجلس الإدارة والتنمية، ووافق عليها المجلس في دورته المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، بعد إجراء بعض التعديلات. ويهم التعديل الرئيسي البرنامج

الفرعي ٩ - ٥ المتعلق بأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية أو الجزرية النامية. وأضاف أن الفقرة الجديدة ٩ - ٢٤ التي أضيفت في آخر البرنامج الفرعي ٩ - ٥ تعكس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول المسألة بين الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٥٤ - السيدة اينسيرا (كوستاريكا): تناولت الكلمة نيابة عن مجوعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تعكس الأهمية التي تحظى بها أعمال الأونكتاد بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للتنمية والمسائل ذات الصلة في مجالات التجارة، والمالية، والتكنولوجيا، والاستثمارات، والتنمية المستدامة. وبعد إعادة تشكيل الأونكتاد، أدخلت تغييرات جذرية على البرنامج ٩. وذكرت أنه ينبغي على وجه الخصوص توجيه الانتباه إلى البرنامج الفرعي ٩ - ٥. وأضافت أن تحويل برنامج كان قائما بذاته في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، ويديره الأونكتاد (البرنامج ١٥ المتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، والبرامج الخاصة) إلى برنامج فرعي أمر يثير للبلدان المعنية ومجموعة الـ ٧٧ بصفة عامة، قلقا بالغا.

٥٥ - ومضت تقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تقترحان إدخال عدة تعديلات على البرنامج ٩ في صيغته الأصلية [الوثيقة A/51/6 (Prog.9)]. فعنوان البرنامج الفرعي ٩ - ٥ ينبغي أن يكون: "أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية". وبعد العبارات "أقل البلدان نموا" في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٩ - ٧، تضاف العبارات "والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ وبعد عبارة "البلدان النامية" في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٩ - ١٢، تضاف العبارات "ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية". وفي الفقرة ٩ ١٣، تضاف بعد الفقرة الفرعية (د) فقرة فرعية (د مكررا) يكون نصها كالتالي: "مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على المشاكل الخاصة التي تواجهها في مجال إقامة المشاريع". وأضافت أنه ينبغي تعديل الفقرة ٩ - ٢٠ كليا بحيث تتضمن جوهر البرنامج القديم ١٥ ، مراعاة للأنشطة الجديدة المطلوبة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والقرارات التي اتخذتها مؤتمرات الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتمت كلمتها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوان الأمين العام الى أن يراعي في مشروع البرنامج ٩ المنقح، مراعاة تامة نتائج الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية.

٥٦ - السيد كيلي (أيرلندا): تناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي واستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا، فذكر أن الاتحاد الأوروبي قد أشار الى أن هذا البرنامج ينبغي أن يعكس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بشأن التجارة والتنمية. ورحب المتكلم بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه حول هذا البرنامج في جنيف ولاحظ أن البرنامج ٩ المنقح يعكس توافق الآراء هذا.

٥٧ - السيد علوم (بنغلاديش): أعرب عن تأييده لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين ووجه الانتباه الى البرنامج الفرعي ٩ - ١. ولاحظ أن عملية العولمة يمكن أن تحقق بعض الفوائد للبلدان النامية، ولا سيما الأقل نموا من بينها، ولكن يخشى أن تتسبب أيضا في تهميشها. وأشار الى الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٩ - ١١، واقترح ألا يقتصر الأونكتاد على دراسة أمثلة النجاح في مجال التنمية، وإنما أن يدرس أيضا أوجه الفشل، بغية استخلاص الدروس واقتراح التدابير التصحيحية. وأضاف أنه يشاطر ما أعربت عنه مجموعة الـ ٧٧ والصين من آراء مفادها أن البرنامج الفرعي ٩ - ٥ ينبغي أن يكون برنامجا قائما بذاته. وذكر بأن الفقرة ٩ - ٢٤ هي ثمرة مفاوضات حادة جرت أثناء دورة مجلس التجارة والتنمية التي عقدت في تشرين الأول/اكتوبر في جنيف، وأكدت أنه يتعين تزويد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية أو الجزرية بالوسائل والموارد الكافية ليضطلع بولايته.

٥٨ - السيد فاغوندس (البرازيل): رحب بالإصلاحات التي اعتمدها الأونكتاد، والتي تتعلق ليس ببرنامجه فحسب وإنما أيضا بهيكله وعلاقاته مع الهيئات الدولية الأخرى. وأعرب عن اعتقاد الوفد البرازيلي بأن المناقشة المتعلقة بالبرنامج ٩، يجب أن يُراعى فيها توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول دور الأونكتاد بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن تكامل مسائل التجارة والتنمية. وشدد على ضرورة الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٩ - السيدة سيلي مونتيث (جامايكا): أعربت عن تأييدها التام لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البرنامج ٩ وعن موافقتها على التعديلات المقترحة بغية تحسين نص هذا البرنامج. وشددت على أن إلغاء شعبة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية لا يقلل شيئا من حجم المشاكل التي تعيشها هذه البلدان ومن ضرورة إيلائها أهمية كبيرة، وذكّرت بأن برنامج عمل بربادوس يجب أن يظل أساس أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٦٠ - السيد اتيانتو (اندونيسيا): شدد على أهمية البرنامج ٩ وأكد من جديد دعم بلده للأونكتاد. وأعرب عن تأييده بدون تحفظ لبيان واقتراحات مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تعكس الموقف الذي اتخذته المجموعة في اللجنة الثانية.

٦١ - السيد اوداغا جالومايو (أوغندا): ذكّر بأن وفد بلده قد أعرب عن اهتمام خاص بهذا البرنامج أثناء اجتماع مجلس التجارة والتنمية المعقود في جنيف. وأعرب عن تأييده لما قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين من ملاحظات واقتراحات تتعلق على وجه الخصوص بالبرنامج الفرعي ٩ - ٥، وعن أمله في أن تعتمد الدول الأعضاء التعديلات المقترحة لكي يتسنى لبلده الموافقة على هذا البرنامج.

٦٢ - السيد تويا (اليابان): قال إن وفد بلده وافق على النص المنقح الذي قدمه الفريق العامل التابع لمجلس التجارة والتنمية. غير أنه ينتظر ردود بعثة بلده في جنيف ويحتفظ لنفسه بحق تقديم ملاحظات في وقت لاحق، أثناء جلسة رسمية أو مشاورات غير رسمية.

٦٣ - السيد راملال (ترينيداد وتوباغو): أكد من جديد الاهتمام الذي يوليه بلده لمسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذكر أنه يشاطر تماما ما أعربت عنه ممثلة كوستاريكا من مشاغل نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكّر بأن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس، في عام ١٩٩٤، أناط بالأونكتاد دورا خاصا فيما يتعلق بتنمية هذه الدول. ولذلك فإن وفد بلده يرغب في الحصول على تأكيدات بشأن المحافظة، في إطار البرنامج المنقح، على ولاية الأونكتاد مثلما حددها برنامج عمل بربادوس. وأعرب على وجه الخصوص عن تحفظات على صياغة الفقرة ٩ - ٢٣، التي تكتفي بإشارة عابرة الى مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ولتدخلات المتكلمين الآخرين بشأن هذه المسألة. وأنه يحرص على أن يضيف أنه بغية إرساء نظام اقتصادي جديد عادل، يتعين إزالة جميع الحواجز التجارية. وينبغي أيضا رفع الحظر المفروض على بعض البلدان النامية، والإفراج عن الأصول المجمدة في المصارف الأجنبية، وإلغاء الإجراءات الحمائية المفروضة على منتجات البلدان النامية. وفضلا عن ذلك يتعين تحسين نفاذ السلع الأساسية الى الأسواق ليتسن تخفيف حدة الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف. ويتعين أيضا موازنة آثار التحويلات السلبية لرؤوس الأموال من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية، وأخذ أنماط الاستهلاك الجديدة في الاعتبار، ولا سيما في البلدان النامية. واختتم كلمته قائلا إنه يتعين الحرص على عدم تهميش أقل البلدان نموا بإجبارها على اعتماد الإصلاحات. وينبغي للبلدان الصناعية أن تدعم الصادرات الى البلدان النامية وأن تخفف عبء ديون هذه الأخيرة.

٦٥ - السيدة لولور (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظت أن البرنامج ٩، في صيغته المنقحة، يسير أساسا على منوال نص إعلان ميدراند الذي اعتمده الأونكتاد في دورته التاسعة. وذكرت أن الوفد الأمريكي يوافق إجمالا على مضمون البرنامج ٩، باستثناء بعض التفاصيل التي سيعود إليها أثناء المشاورات غير الرسمية.

٦٦ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): أعربت مجددا عن دعم بلدها للأونكتاد ولجميع الأنشطة التي تضطلع بها هذه الهيئة بغية إنجاز ولايتها. وتطرقت بصورة أكثر تحديدا إلى البرنامج الفرعي ٩ - ٥ المتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية أو الجزرية النامية، فذكرت أن الوفد الكوبي يرحب بالعنوان الجديد للبرنامج للفرعي الذي يأخذ في الاعتبار ملاحظات الوفود المهتمة. لكنه يرى أن الاقتراحات التي قدمتها كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهو يؤيدها تماما، ينبغي أن تدرج أيضا في النص النهائي. وفيما يتعلق بالفقرة ٩ - ٢٤، يلاحظ الوفد الكوبي أن تنسيق الأنشطة التي كانت من قبل منوطة بشُعبة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية، سيضطلع به مكتب المنسق الخاص بعد أن ألغيت تلك الشعبة، وأشارت إلى أن الفقرة ٩ - ٢١، على سبيل المثال، لا تتعرض إلا لأقل البلدان نموا، وأعربت عن أملها في أن يرد في الصيغة النهائية ذكر جميع فئات البلدان التي يهتم بها البرنامج الفرعي. وبالمثل، أعربت عن أملها في أن تؤخذ ملاحظات وفد الجماهيرية العربية الليبية في الاعتبار في النص التوضيحي المتعلق بهذا البرنامج ككل.

٦٧ - السيد اردنبيليغ (منغوليا): قال إن وفد بلده يؤيد بيان كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الأونكتاد يجب أن يستمر في تأدية دور رائد. وأن البرنامج ٩، وعلى وجه التحديد البرنامج الفرعي ٩ - ٥، يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى منغوليا. وبالنظر إلى إلغاء شـُعبة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية، قال إنه من المستصوب تعزيز مكتب المنسق الخاص.

٦٨ - السيد فتاح (مصر): أعرب عن تأييده لبيان كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك للملاحظات التي قدمتها الوفود الأخرى، ولا سيما وفدا البرازيل وجامايكا، وذكر بأن الجمعية العامة هي المحفل الذي يجب أن تـُدرس فيه المسائل المتعلقة بالأونكتاد. وأضاف أن الوفد المصري سيعود، أثناء المشاورات غير الرسمية، إلى مسألة معرفة سبب عدم ذكر البرنامج الخاص لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في البرنامج الفرعي ٩ - ٥.

٦٩ - السيدة بينيا (المكسيك): لاحظت مع الارتياح أن البرنامج ٩ يتضمن الأنشطة الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية. وبالنظر إلى الاقتراحات التي قدمتها مختلف الوفود، يعتقد الوفد المكسيكي أنه من المستصوب انتظار ردود بعثة بلده في جنيف قبل أن يشارك، في إطار مشاورات غير رسمية، في إعداد نص يمكن أن يحظى بتوافق الآراء.

٧٠ - السيدة اينسيرا (كوستاريكا): بينت أن موقف مجموعة الـ ٧٧ يظهر، على أية حال في الرسالة الموجهة من رئيس اللجنة الثانية إلى رئيس اللجنة الخامسة.

٧١ - الرئيس: دعا أعضاء اللجنة إلى أن يقدموا، حسب رغبتهم، ملاحظات عن البرامج التي لا يزال النظر فيها معلقا.

٧٢ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): تناول الكلمة بشأن البرنامج ١٩، الذي يهم حقوق الإنسان. وذكـّر بالأهمية التي يوليها بلده لهذا البرنامج وشدد على أن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان يجب ألا تفضي إلى تقليص دور الهيئات الحكومية الدولية. وأعرب، على وجه التحديد، عن رغبته في معرفة ما إذا كانت التدابير الانتقالية المتوخاة في إطار إعادة التشكيل هذه قد طـُبقت أم لا. وتساءل عما إذا كان من الضروري الاستعانة بهيئة خبراء استشاريين لإعداد مشروع أولي لإعادة الهيكلة والذي رفض؟ وما هو الأسلوب الذي اتـُبع في وضع المشروع الثاني الذي لا يعكس، مع ذلك، بشكل تام برنامج العمل الفعلي للمركز؟ وباختصار، يود الوفد الأوغندي أن يعرف ما هو الهدف بالضبط من تدابير الفعالية المقترحة، وماذا ستكون نتائجها في حالة تطبيقها، وما هي الآثار المالية التي ستترتب على إعادة التشكيل.

٧٣ - السيد ياماك (تركيا): تناول الكلمة بشأن البرنامج ١١، المتعلق بالمستوطنات البشرية، لكي يبين أن وفده يؤيد النص المنقح، الذي يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في استانبول.

٧٤ - السيد ماينا (كينيا): أيد أيضا البرنامج بصيغته المنقحة. وفيما يتعلق بدور المؤسسات الإقليمية والأقاليمية على وجه أدق، ذكر أن التشديد على أن إنجاز البرامج الفرعية سيستدعي تعزيز وظائف التنسيق التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أمر جدير بالتأكيد، ومن ثمة من المهم تزويده بالقدرات اللازمة لكي يستطيع تأدية ولاياته ومسؤولياته على أفضل وجه.

٧٥ - السيد غوتيرود (النرويج): تناول الكلمة بشأن البرنامج ١٠، المتعلق بالبيئة. فأعرب عن تأييده التام لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا البرنامج ولكنه وجه الانتباه إلى أنه يتعين أن تراعى في الخطة المتوسطة الأجل الأولويات والقرارات التي ستفضي إليها الدراسة الشاملة لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١، التي سيُشرع فيها في عام ١٩٩٧.

٧٦ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، واستونيا، وبلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، وكان تدخله بشأن البرنامج ٤، المتعلق بالشؤون القانونية. فذكّر بأن تعزيز العدالة والقانون الدولي، وهو موضوع البرنامج الفرعي ٤ - ٣، يجب أن يشكل هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة. وأكد الأهمية التي يكتسيها، على وجه الخصوص، إنشاء محكمة جنائية دولية، وهو مشروع يجب أن يحظى بجميع طرائق الدعم التنفيذي المبينة في الفقرة ٤ - ١٦، ليتسنى إنجازه. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون لمحكمة العدل الدولية القدرة اللازمة للاضطلاع بمهامهما وفقا لمواد نظامها الداخلي التي تنص على أن المستندات المقدمة من الأطراف يجب أن تترجم إلى لغتي المحكمة الرسميتين.

٧٧ - وفيما يتعلق بإعداد "مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة"، المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ٤-٤، ذكر أنه يجب بذل جميع الجهود لاستكمال هذا المنشور.

٧٨ - ومضى يقول إن إبرام اتفاقات بشأن مركز القوات في إطار عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يُعتبر أحد الأهداف الهامة للبرنامج الفرعي ٤ - ١، ويجب، من هذا المنطلق، أن يُذكر في الفقرة ٤ - ٩. وبالنسبة إلى البرنامج الفرعي ٤ - ٥، أنه من الضروري أن تتابع دائرة القانون التجاري الدولي عن كثب أعمال المنظمات الأخرى التي تهتم بالقانون التجاري الدولي، لتفادي الازدواجية والحرص على تماسك نتائج مختلف هذه الأعمال.

٧٩ - واختتم كلمته قائلا إن مما هو جدير بتوجيه الانتباه إليه هو الزيادة الهائلة في عبء عمل مكتب الشؤون القانونية، الذي يجب عليه، بالرغم من ملاك موظفين لم يشهد تغييرا يُذكر منذ ١٢ عاما، أن يضطلع بكثير من المهام الجديدة والتي تزداد تنوعا، مثلما يتضح ذلك من سرد البرنامج ٤. ويجب تمكين المكتب من الوسائل التي تجعله يواصل، في أحسن الظروف، عمله الذي هو عمل أساسي بالنسبة إلى المنظمة بأكملها.

٨٠ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام، المراقب المالي): قال، في معرض إجابته عن ملاحظات الوفد الأوغندي بشأن مركز حقوق الإنسان (البرنامج ١٩)، إن مسألة إعادة تشكيل المركز تدخل أيضا في نطاق النقطة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقدم عرضا تاريخيا موجزا للمسألة. وذكّر بأن المفوض السامي لحقوق الإنسان، تعهد، عند تعيينه في عام ١٩٩٤، بترشيد هيكل المركز، استنادا على وجه الخصوص إلى التقرير الذي أعده مكتب التفتيش والتحقيق القديم - الذي يؤكد تكاثر الوحدات الإدارية، والازدواجية، والتقسيم المفرط - وكذلك بناء على توجيهات الجمعية العامة التي تطلب إنشاء دائرة جديدة تُعنى بتعزيز الحق في التنمية وحمايته. ونتيجة لذلك، استعان المفوض السامي بخدمات هيئة من الخبراء الاستشاريين، انتُدبت استنادا إلى مناقصة، بفضل مساهمة دفعتها إحدى الدول الأعضاء. ويستند مشروع إعادة التشكيل الذي قُدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/C.5/50/71 إلى مجموع هذه التقارير.

٨١ - وفيما يتعلق على وجه أدق بتنفيذ هذا الإصلاح في المركز، ذكر أن التدابير الأولى، التي تسمى تدابير انتقالية، شُرع في تطبيقها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يصبح الهيكل الجديد، الذي سيجد موظفو المركز مكانهم في إطاره تدريجيا، جاهزا في ربيع عام ١٩٩٧. وقد قدم المفوض السامي في مناسبات كثيرة معلومات عن سير إعادة التشكيل، وذلك في إطار لجنة البرنامج والتنسيق كما في إطار اللجنة الثالثة وكذلك أثناء المشاورات التي جرت في جنيف مع الدول الأعضاء.

٨٢ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): قال إنه يحتفظ لنفسه بحق العودة فيما بعد إلى تناول هذه المسألة في ضوء الإيضاحات التي قدمها المراقب المالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥